الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

المكتب
الجلسة ٤
المعقودة يوم الجمعة
١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١
الساعة ٩/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)

المحتويات

البند ٨ من جدول الاعمال : إقرار جدول أعمال دورة الجمعية العامة السادسة والاربعين وتوزيع البنود المدرجة في جدول الاعمال : طلب إدراج بند إضافي قدمه رئيس الجمعية العامة

../..

Distr. GENERAL
A/BUR/46/SR.4
20 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57858 ٢٥٣د(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ٩/٤٠

البند ٨ من جدول الأعمال : إقرار جدول أعمال دورة الجمعية العامة السادسة والاربعين وتوزيع البنود المدرجة في جدول الأعمال : طلب إدراج بند إضافي قدمه رئيس الجمعية العامة (A/46/233)

١ - السيد روزنستوك (الولايات المتحدة الأمريكية) : أشار نقطة نظام فقال إنه مراعاة للنظام الداخلي للجمعية العامة ، ولا سيما مواده ١٣ و ١٤ و ١٥ و ٣٥ ، ولأهمية البند الإضافي الذي يُقترح إدراجه في جدول أعمال الدورة السادسة والاربعين ، فإن الولايات المتحدة تود أن تنضم منذ الآن إلى مقدمي مشروع المقرر الوارد كتذييل للوثيقة A/46/233 .

٢ - السيد دولون (فرنسا) والسيد سيدوروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) والسيد سانوسّي (غينيا) والسيد بينانياش (توغو) : انضموا إلى المتكلم السابق وأشاروا إلى أن بلدانهم تود أن تنضم كذلك إلى مقدمي مشروع المقرر المذكور .

٣ - السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية) (رئيس اللجنة الخامسة) : قال إنه يعتقد أنه عندما يقوم رئيس الجمعية العامة أو رئيس لجنة رئيسية بتقديم اقتراح ، فهو إنما يفعل ذلك نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة . وهذا على الأقل هو الإجراء المتبع في اللجان الرئيسية . وعلى الرغم من كونه يؤيد كليا الاقتراح الذي قدمه الرئيس ، فإنه يبدو له من غير الملائم أن يقتصر الانضمام إلى مقدمي مشروع المقرر قيد النظر على بعض الوفود فقط .

٤ - السيد موتيباميلي (بوتسوانا) : قال إنه كان يعتقد أن الرئيس سوف يقدم اقتراحه ، ثم يدلي وفد أو وفدان ببيان ، ثم يتخذ المكتب بكامل هيئته قرارا بتأييد الرئيس ، الذي يؤذن له عندئذ بتقديم مشروع المقرر المعني إلى الجمعية العامة ، نيابة عن المكتب . وإذا تقرر أن تتصدر مشروع المقرر قائمة الدول المقدّمة له ، فإنه يتعين إدراج أسماء جميع البلدان الأعضاء في المكتب في هذه القائمة .

٥ - السيد أيالا لاسو (إكوادور) : انضم إلى ما قاله ممثل بوتسوانا منذ لحظات ، وقال إنه يعتقد أنه لو تسنى للمكتب بكامل هيئته أن يتبنى مبادرة الرئيس ، لأمكن الخروج من هذا المأزق .

٦ - السيد القصيبي (عمان) : أعرب عن دهشته لكون الجلسة قد استُهلت بنقطة نظام حتى قبل أن يكون قد أتيح للرئيس أن يعبّر عن نواياه .

٧ - السيد روزنستوك (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن وفد الولايات المتحدة سيكون مسرورا لو وردت أسماء جميع الأعضاء في قائمة المشتركين في التقديم . وأضاف أن الغرض من إشارة وفده لنقطة نظام في بدء الجلسة ، إنما كان لتفادي حدوث مناقشات بشأن ما هو المسموح به وغير المسموح بمقتضى النظام الداخلي للجمعية العامة . وفي الواقع يحق التساؤل هل الرئيس مخول أم لا سلطة تقديم هذا الاقتراح . وعوضا عن مناقشة الموضوع ، فإنه يبدو من الأيسر أن يذكر في الحال أن الولايات المتحدة على استعداد لرعاية هذا الطلب ، وأن الوفد الأمريكي يشعر بغبطة بالغة لملاحظة أن ثمة عددا كبيرا من الدول قد تبعته في هذا المجال . وأضاف أنه ليس لدى وفده أي اعتراض على ورود أسماء جميع الدول الأعضاء في المكتب ضمن قائمة مقدمي مشروع المقرر قيد النظر . على أنه لا يعتقد أن الوضع الحالي يماثل حالةً يقدم فيها الرئيس نصا وُضع بناءً على نتائج مناقشات ومشاورات ، وأن ثمة خلافات بالغة الأهمية بين تقديم الرئيس لمشروع جرى النظر فيه من قبل وتقديم نص لم تضعه جهة محددة ويعتبر في هذه الحالة عادة أنه يحظى بتأييد جميع الأعضاء . وأضاف أنه لحسن الحظ ليس مطلوبا من المكتب أن ينظر في هذه الاختلافات ، بما أن بعض الوفود قد انضمت إلى مقدمي الطلب المذكور بإدراج بند إضافي في جدول الأعمال ، ولهذا كان من المنطقي الإعلان عن ذلك في إطار نقطة نظام حتى قبل بدء الجلسة . وفي الحالة المقابلة كان يجب دراسة المسألة من حيث الموضوع وحلها . وأضاف أن وفد الولايات المتحدة يرى أن ذلك غير مجد ما دام البند المقترح إدراجه لا يثير أي جدل . والمفروض ألاّ تكون هناك أي صعوبة في السماح لجميع الدول بأن تنضم إلى مقدمي مشروع المقرر المذكور إذا رغبت في ذلك .

٨ - السيد فلوريس برموديس (هندوراس) : قال إن التشكيك في سلطة الرئيس لن يفيد في تعزيز الجمعية العامة على الإطلاق . إن دراسة المسألة من حيث الموضوع ليست أنسب عمل في الظروف الحالية . وعبّر عن تأييد وفد هندوراس لاقتراح ممثل بوتسوانا ، وعن رغبته في أن يقدّم المكتب بكامل هيئته مشروع المقرر إلى الجمعية العامة .

٩ - السيد تراكسلر (إيطاليا) والسيد رزالي (ماليزيا) والسيد أودوفينكو (أوكرانيا) : أعربوا عن تأييدهم لاقتراحات ممثلي إكوادور وبوتسوانا والوفود الأخرى بأن ينضم مجموع المكتب إلى مقدمي مشروع المقرر المعني ، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة للنظر .

١٠ - السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) : قال إنه لا يجد أي صعوبة في قبول هذا الاقتراح والانضمام إلى وجهات نظر ممثل بوتسوانا ، لكنه يرى أنه لم يعد من الممكن تجنب إثارة مسألة معرفة هل لرئيس الجمعية العامة أم لا سلطة اقتراح إدراج بند إضافي في جدول الأعمال . فالنظام الداخلي لم يوضح هذا الموضوع على النحو الوافي ، وإذا كان من الضروري أن يتمتع رئيس الجمعية العامة دون لبس بهذه السلطة ، فمن المهم توضيح المسألة .

١١ - السيد ويلنسكي (استراليا) : انضم إلى الوفود التي أيدت ممثلَيْ إكوادور وبوتسوانا ، وأعلن عن رغبته في الانضمام إلى مقدمي مشروع المقرر المعروض . وفيما يتعلق بسلطات الرئيس ، فقد عبَّر ممثل استراليا عن اعتقاده بأن من غير الملائم الشروع في مناقشة في الوقت الحاضر ، ولكنه أعرب عن تأييده للممثلين الذين يعتقدون أنه ينبغي أن يخول الرئيس سلطة تقديم هذا الطلب بإدراج بند إضافي . ولكن المحفل الأكثر ملاءمة للبت بذلك ينبغي أن يكون الفريق العامل المعني بإصلاح الجمعية العامة الذي أنشأه الرئيس .

١٢ - الرئيس : قال إنه قد عرض على المكتب طلب إدراج بند إضافي يتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ ، وذلك بناء على طلب من الأمانة العامة وبموافقة الأمين العام . ولم يتساءل هل هو مخوَّل سلطة القيام بذلك بموجب النظام الداخلي للجمعية العامة ، بما أنه يحق ، من جهة ، لكل دولة عضو أن تقوم بذلك ، ومن ثم كان بوسعه أن يقوم بذلك بوصفه ممثلا للمملكة العربية السعودية ، ومن جهة أخرى بما أن الأمين العام ذاته يتمتع بتلك السلطة . وإذا كان ذلك ينطوي على مسألة قانونية ، فإنه يسعده دراستها ، وسيراعي اقتراح ممثل استراليا بتوضيح المسألة في إطار مشاورات غير رسمية . وإنه مقتنع ، من جهته ، بأنه ينبغي أن يكون للرئيس سلطة أن يقترح على المكتب النظر في طلب إدراج بند إضافي . وانتظارا لإيجاد حل للمسألة بطريقة غير رسمية ، ونظرا لأن المسألة قد عُرضت على أي حال على المكتب وأن جميع الأعضاء يوافقون على الاقتراح الداعي إلى أن يتم البت فيها في الجلسة الحالية بحيث لا يشكل ذلك سابقة ، فهو يعرض أن يقترح الرئيس إدراج هذا البند الإضافي بناء على طلب جميع أعضاء المكتب ، الذين سوف تُدرج أسماؤهم جميعا في قائمة المشتركين في تقديم الطلب .

١٣ - السيد روزنستوك (الولايات المتحدة الأمريكية) ، بتأييد من السيد دولون (فرنسا) والسيد باركر (المملكة المتحدة) والسيد سيدوروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن وفده ، دون أن يطلب دراسة المسألة من حيث الموضوع

(السيد روزنستوك ، الولايات المتحدة الأمريكية)

تحديد الأسباب الداعية لاعتبار أحكام النظام الداخلي واضحة جدا في الواقع بصدد معرفة من هو المخول سلطة تقديم طلب بإدراج بند إضافي في جدول الأعمال ، يرغب بأن ينضم إلى مقدمي مشروع المقرر قيد النظر ، وأنه يشرّفه كثيرا أن يقوم أكبر عدد ممكن من أعضاء المكتب بنفس الشيء .

١ - الرئيس : قال إنه يعتقد أن المكتب يود أن ترد أسماء جميع الدول الأعضاء فيه في قائمة المشتركين في تقديم مشروع المقرر الذي يرد نصه كتذييل للوثيقة A/46/23 ، وإنه سوف يعقد مشاورات غير رسمية لدراسة أحكام النظام الداخلي المتعلقة بالمسألة ، بغية تعزيز مهام رئيس الجمعية العامة . وذكر أن جميع أسماء أعضاء المكتب سوف ترد في قائمة المنضمين إلى مقدمي مشروع المقرر ، دون المساس بسلطات الرئيس وبالمشاورات التي سوف تعقد لاحقا من أجل تسوية المسألة . وإذا لم تكن هناك اعتراض ، فإنه يعتبر أن المكتب يقرر أن يعرض على الجمعية العامة إدراج البند الإضافي في برنامج عمل هذه الدورة .

وقد تقرر ذلك .

١ - الرئيس : قال إذا لم يكن هناك اعتراض ، فإنه سوف يعتبر أن المكتب يوصي الجمعية العامة بأن تنظر مباشرة في مشروع المقرر المذكور ، في جلسة علنية .

وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٠٥